



ناصر تركي في حديثه لـ «الوفد»:

## بدء العمرة بعد إجازات نصف العام الصراعات الانتخابية وراء تصعيد مشكلة العمرة

سوق العملة وتم مراجعة البرامج من خلال الوزارة وكذلك التحويلات بموجب إثبات تحويل بنكي للتعريف على حجم الأموال وتم تحديد البنوك الحكومية في تلك الفترة، فكان على الجهة الإدارية والقطاع الخاص السعودي لتلك الفترة لتسيير على نفس النهج خاصة أن لدينا تجربة سابقة.

وأضاف تركي أن أسباب الأزمة أيضاً عدم وجود غرفة منتخبة للشركات ما جعل الصراعات الانتخابية هي المتحكمة في خلق حالة من اللبلة والتصريحات المتضاربة.

وحمل تركي عدم وجود مجلس إدارة للفرقة للجهة الإدارية، مؤكداً أنه من الظلم تحميل لجنة تسيير الأعمال المشكلة لأنها لجان لتسيير الأعمال اليومية، مطالباً الجهة الإدارية بسرعة إعلان الأمور بشفاافية بعيداً مفاوضات الغموض وإعلان الحقائق لأن الصدق أساس صناعة القرار لإنقاذ القطاع الذي أصبح حقل تجارب بسبب تفرقه الدائم في حقه.

وقال تركي: أحمد الله أن القانون أعفاني من العمل العام في هذا التوقيت الذي يتعرض فيه القطاع لحنة شديدة وعند التقدم بروية واستشارة يجب أن يعلم الجميع أنها بعيدة تماماً عن أية أغراض العمل العام وأتمنى التوفيق للزملاء الجدد في صناعة مستقبل أفضل منا صنمناه.

الأزمة مع الجانب السعودي وتم إجراء تطبيق ٢٠٠٠ ريال بائر رجعي ليتم تطبيقها بدءاً من هذا العام، وبصغر كانت الدولة الوحيدة التي امتنعت عن توثيق العقود ولم يكن هناك تدخل حكومي لتلك الأزمة وتم حل الأزمة خارجياً، أما الأزمة الداخلية فهي من اختصاص الجهة الإدارية التي تركت الأمور لمواقع الإلكترونية والاجتهادات والتصريحات غير الصحيحة وتسبب في خلق حالة من الغموض والضبابية.

وأعرب تركي عن تخوفه من بدء تطبيق نظام التأشيرة الإلكترونية للمواطنين مباشرة وهنا ستغلق الشركات أبوابها والجميع سيحمل الوزارة مسئولية الإغلاق. وقال تركي: كان على الجهة الإدارية أن تقوم برصيد أعداد المعتمدين أسوة بما حدث في السابق في مثل تلك الأزمة الاقتصادية وذلك في حقبة التسعينات، حيث تم تحديد أعداد المعتمدين لمواسم رجب وشعبان ورمضان لكل شركة للمحافظة على

الأمر أن الجهة الإدارية هي المسئول الأول والأخير عن أزمة العمرة على حد تعبيره، مؤكداً أن الدولة بعيدة تماماً عن تلك الأزمة والدليل على ذلك تكليفها للوزارة بدراسة الموضوع وما زالت الوزارة تدرس الموضوع واتسائل إذا كان الأمر يندرس، فعلى الوزارة فتح حوار المعرفة رؤيتهم أو تعلن الوزارة بشكل رسمي مع المختصين من القطاع بدراسة الأمر مع الشركات، وأكد عضو اللجنة العليا للحج أن البلد يمر بأزمة اقتصادية يعلتها الجميع

وفي الوقت نفسه، العمرة شميرة يتعلق بها المصريون طارحاً طريقتين لحل الأزمة... أن يكون هناك وضوح للإعلان عن بدء الموسم وتحديد الإنفاق على العمرة مع البنك المركزي لتوفير العملة بعد تحرير العملة على أن يتم تحديد مبلغ لكل مواطن وشركة للإنفاق وكذلك تحديد الأعداد ليكون هناك عدالة. وأشار تركي إلى أن أزمة العمرة لها أسباب خارجية وداخلية والشركات نجحت في إدارة

قال ناصر تركي، عضو اللجنة العليا للحج سابقاً، إن بداية عمل العمرة يبدأ بعد إجازة نصف العام والوزارة تعلم ذلك وسيتم تحديد أعداد المعتمدين نظراً للظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد.

وأكد تركي قطاعه رضا الشركات حماية للاقتصاد القومي، مطالباً الجهة الإدارية بضرورة الإعلان بشكل رسمي، خاصة أن تأخر الإعلان عن كل التفاصيل والتوقيعات كان سبباً في هذا اللغط والشائعات واللبلة والإساءة بين الشركات وبعضها وإحراج الدولة أمام المواطن البسيط الذي يرغب في أداء العمرة من خلال القنوات الشرعية. وحمل ناصر تركي مسئولية أزمة توقيت العمرة للجهة الإدارية متهماً إياها بالفشل في إدارة الأزمة ما تسبب في خلق حالة من الضبابية وما نتج عن ذلك من صراعات ولبلة بين الناس ما أساء للشركات، وفي حديثه لندنيا السياحة أكد تركي أن فشل الجهة الإدارية في إدارة الأزمة كان نتيجة اتهام الشركات والمواطنين للدول بأنها السبب في إيقاف العمرة الأمر نفسه بالنسبة للجانب السعودي الذي لديه اعتقاد أن الدولة ورام توفقت العمرة، وتركت الأمور للأبواب الخلفية لمن يذهب لأداء العمرة عن طريق الحصول على تأشيرة زيارة أو طريق الترانزيت، وهذا ما يؤكد أنه لا يوجد بالفعل لجنة إدارة الأزمة، وحقبة

ناصر تركي

ناصر تركي في حديثه لـ «الوفد»:

## (أخبار خاصة بالسياحة الدينية)

التاريخ: ٨ / ١ / 2017 الجريدة: سأء اءام

الصفءة: أءزه اسم المءرر: ءاهر القءان

# شركات السياحة تطالب «راشد» بءءءء موءء بءء العمرة هءا العام لإقاء نزفاء الخساءر

كءب - طاهر القءان:

طالبت شركات السياحة الءى تعمل فى مءال السياحة الءننفة «الحء والعمرة» من فءى راشد وءزفر السياحة بضرورة الإءلان عن موءء مءءء لباء العمرة هءا العام وءلك لوقف نزفاء الخساءر الءى تعرضء لها هءه الشركات من ءراء ءوقف رءلات العمرة ءلال الفءرة الماضفة ءاصة بالنسبة للشركات، الءى ءعمء اعءماءا كلفا على نشاط الحء والعمرة.

كانء الجمعة العمومة لعرفة شركات السياحة، الءى عقدء مؤءرا برءاسة ناءر البلاءوى، رءفس لءنة، ءسفر الأعمال بالفرفة ءء. ءررت إعاءة ءشكل لءنة السياحة الءننفة الموسمة برءاسة ناصر ءركى على أن ءعء أول أءتماعاءها بعء ءء الءلاء ١٠ فنافر لأءءار لءنة ماضفرة ءءءء باسم قءاع الشركات بالفرفة ومناشءة رءفس الءمهورفة فى وسائل الإءلام المءنلفة لإءرار ءء العمرة فى أسرع وءء ءءبفة إعلاق شركات السياحة العاملة فى هءا المءال ءسفر ما فءرب من ٤ ملايين موظف بعءه الشركات الءى فءاءوز عءءها ٢٥٠٠ شركة وعءء أءماع مع وءارة السياحة



فءى راشد

الآن هى شركات السياحة الءة المسموح لها قانونا بءنظم رءلات العمرة ءاصة أن هءاك العءءء من الطرق فمكن عن طرفءها أءاء العمرة كالأصول على ءأشفرات المءاملة أو ءءارفة.



ناصر ءرك

لإءرار ضوابط العمرة للموسم الءءءء. وكشف ناصر ءركى، نائب رءفس ءرفة شركات السياحة السابق وعضو اللءنة العلفا للحء السفاى السابق، أن المءضرر فقط من عءم بءاءة رءلات العمرة ءءى

وطالب ءركى من فءى راشد وءزفر السياحة ٢ إعراءاء عاجلة لءل أزمة ءوقف العمرة، وهى الإءلان عن موءء مءءء لباء العمرة هءا العام وءءءء أءءاء المءءمرفن المصرفن هءا الموسم والءء المالى الأقصى الءى سففءصل علفه كل مءءمر من الرفال والعملاء الأءنبفة من البنوك المصرفة.

وأشار ءركى إلى أن فمفع المءشكلات الءى كانء ءؤءل بءء موسم العمرة ءم ءلها بعء قفام السعودفة بفالفاء ءرار ءطففق الـ٢٠٠٠ رفال سمر ءأشفره العمرة ءأففة بأءر رءمى فضفلا عن قفام الءكومة بءءرفر سمر صرف الءنفه ما أءى إلى وءوء سمر موءء للرفال السعودى وفضى على أزمة السوق السوداء الءى كانء ءؤرق الشركات السفافة.

كان مءمء شعلان، وكفل وءارة السياحة لقءاع الشركات، ءء نفى ما فءرءء عن الفاء للممرة هءا العام، مؤكءا أن الءارة ءءى الآن لم ءقرر موءءا مءءءا لباء موسم العمرة هءا العام، ءفء ءم ءراسة هءا الملف ءالفا بفن الءارة وءءء من الءةاء الأءرى لم فسمها لءءءءء آلفة ءءشفل والضبواب والإءراءء، الءى سففم اءءاها قبل بءء الإءلان عن بءء الرءلات رسمفا.